فينبئ عن اعتبار الاجتماع تأمل وأما تقديم القرينة الثانية
على الثالثة مع ان الثانية تتوقف على الثالثة فاما لرعاية
السجع او لرعاية ذكر الثانية على التخصيص عقيب ذكر العام
للعلة التى ذكرها هذا والحق ان علة ترك العطف الشائع فى
امثال هذا المقام سواء وجد بينها التقرير اولا هى قصد
الاشارة الى استقلال كل من القرينتين وكفايتها فى التحميد
المقصود فى المقام والايماء الى انه اعاد ذكر الصفات الكمالية
بعد ذكر ما هو واف فيها فكانه كرر التحميد بعد استيفاء
حقه مرة يرشدك الى ما ذكرنا ترك السجع الاول فى القرينتين
الاخيرتين ذلك الالهام الصحيح اسقاطه والاكتفاء بضميره
فى تنوقف لان ضمير عقبه راجع الى الالهام فلا وجه حينئذ
للاظهار لانك اذا قلت جاءنى زيد فضربته بعصا زيد انظر
كيف يكون الكلام متحاقبيحا فافهم يناسب الاولى فى مطلق
العموم اى عموم متعلقها وكذا المراد من الخصوص خصوص المتعلق
وانما قيد العموم بالمطلق لما اشار اليه من عدم تساوى القرينتين
فى العموم ان قلت مجرد التناسب فى امر لا يقتضى تأكيدا موجبا
للفصل بل ربما يصحح الواصل ويحسنه على ما بين فى موضعه
وايضا لا يلزم من مجرد التناسب التفصيل فلا يصح تفريعه
عليه قلت كل واحدة من الاوليين سيقت لغرض مخصوص
فالاولى للدلالة على عموم فيضه والثانية للدلالة على انه خص
العلماء بواصف لا يوجد فى غيرهم فالاخيرتان يؤكدانها بحسب
هذا الغرض تأكيدا موجبا للفصل ولما لم يذكر المتعلق فى
الاوليين وذكر فى الاخيرتين فصلتاهما نوع تفصيل وذلك ان
تقول لما كان المراد من ذوارف العوارف هو الوجودات الخاصة
وما يتبعها من الكمالات الفائضة على مطلق الموجودات دخل فيها

حياة

لضرورة رعاية مر

اعنى الاشارة الى البراعة

لان الافادة فى الكلام راجحة على الاعادة والحمل على التأسيس اولى من التأكيد منه

حياة جميع العالمين على وجه الاجمال فلما ذكر موهبة حياة
العالمين على العموم ذكرا تفصيليا اكدت القرينة الاولى فى ذلك
المقدار من العموم وفصلتها بعض التفصيل على وجه العموم
فلذا افاد نوع تأكيد وتفصيل بخلاف قوله رافع الدرجات فانه
وان اكد الاولى وفصلها ايضا باعتبار بعض العوارف اذ الرفع
كالحياة من جملة الكمالات الثابتة للوجودات لكن ذلك التفصيل
ليس بحسب العموم وتأكيد الاولى وتفصيلها بحسب العموم هو المقصود
لان تعميم الاولى مقصود فيجب فى تفصيلها وبيانها ان يعتبر
نوع عموم ولا شك ان ذلك التأكيد والتفصيل تزايد
تزايد العموم فلذا رتبهما على المناسبة فى العموم لا على
الدخول مطلقا وكذا الهام المعارف مخصوص بالعلماء وسبب
لرفع درجاتهم على الخصوص فهو مشتمل على رفع درجاتهم
على الخصوص اشتمالا اجماليا فلما ذكر رفع الدرجات على وجه
التخصيص بالعلماء اكد القرينة الثانية وفصلها بوجه باعتبار
الخصوص المقصود فى المقام فلذا رتبها على المناسبة فى
الخصوص وليس مراده ان مجرد التناسب فى الخصوص يوجب
التأكيد والتفصيل الموجب للفصل حيث عمت الملائكة
والثقلين اى الانس والجن لانهما ثقلان فى الارض والثقل
هو الشئ النفيس المصون والعالم اسم لذى العلم من الملائكة
والثقلين كذا فى الكشاف وقيل كل ما علم به الخالق من الاجناس
فتخصيص الملائكة والثقلين مع ان التعميم يناسب غرضه اما
لاختياره التفسير الاول اولا نه هذا القدر ثابت على كل قول
وكاف فى المطلوب الذى هو المناسبة فى مطلق العموم او لان
صيغة الجمع السالم ينافى التعميم لغير ذوى العقول الا بتأويل
يصار اليه عند الضرورة ولك ان تقول ان العالمين هنا محمول

اى ما هو بحسب العموم منه

مع نوع اباية فى لفظ الحياة منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1